# مجلة
# كلية التــراث الجامعة


مجلة علمية محكمة
متعددة التخصصات نصف سنوية
العدد الحادي والأربعون
30 نيسان 2025
ISSN 2074-5621



رئيس هيئة التحرير
أ.د. جعفر جابر جواد

مدير التحرير
أ.م. د. حيدر محمود سلمان



رقم الايداع في دار الكتب والوثائق 719 لسنة 2011

مجلة كلية التراث الجامعة معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بكتابها المرقم (ب 3059/4) والمؤرخ في (2014/ 4/7)

# تأثير التكنلوجية الحديثة على القواعد الدستورية والحقوق الأساسية

ايات علي سيد تبارك علي سيد

**الملخص**

شهدت العقود الأخيرة تطورًا كبيرًا في مجال التكنولوجيا الحديثة، مما ترك تأثيرًا بالغًا على القواعد الدستورية والحقوق الأساسية. تستعرض هذه الدراسة العلاقة بين الابتكارات التقنية والدساتير، مع التركيز على الدستور العراقي الصادر في 2005 الذي يُعدّ أساسًا لحقوق وحريات المواطنين العراقيين في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فقد حدد الدستور العراقي في مواده من (15 إلى 47) حقوقًا وحريات تشمل جميع جوانب الحياة، ومن بينها الحق في الخصوصية الشخصية كما ورد في المادة 17، والحق في الحياة والأمن والحرية كما جاء في المادة 15، وكذلك مبدأ المساواة بين المواطنين في المادة 14، وحريتهم في التعبير وفقًا للمادة 38، بالإضافة إلى الحق في محاكمة عادلة كما في المادة 19.

شهد العالم في العقد الأخير تطورًا هائلًا في تقنيات التكنولوجيا، مما أثار قلق المواطنين بسبب انتهاك تلك التقنيات لخصوصياتهم الشخصية. حتى على الصعيدين الوطني والدولي، أصبحت التقنيات الحديثة تدخل في شؤون الدول، مما قد يؤدي إلى اختراق المنظومات الأمنية. وهذا يشير إلى تأثير التكنولوجيا الحديثة على الحق في الخصوصية، وكذلك تأثيرها على الحق في المساواة وعدم التمييز بين المواطنين، استنادًا إلى مبدأ المساواة أمام القانون بغض النظر عن أي اختلافات.

**Abstract**

Recent decades have witnessed a significant development in the field of modern technology, which has had a significant impact on constitutional rules and fundamental rights. This study reviews the relationship between technological innovations and constitutions, focusing on the Iraqi Constitution issued in 2005, which is the basis for the rights and freedoms of Iraqi citizens in the social, economic and political fields. The Iraqi Constitution has defined in its articles (15 to 47) rights and freedoms that cover all aspects of life, including the right to personal privacy as stated in Article 17, the right to life, security and freedom as stated in Article 15, as well as the principle of equality among citizens in Article 14, and their freedom of expression according to Article 38, in addition to the right to a fair trial as stated in Article 19 .The world has witnessed a tremendous development in technology in the last decade, which has raised citizens' concerns due to the violation of these technologies of their personal privacy. Even at the national and international levels, modern technologies have become an intervention in the affairs of states, which may lead to the penetration of security systems. This refers to the impact of modern technology on the right to privacy, as well as its impact on the right to equality and non-discrimination among citizens, based on the principle of equality before the law, regardless of any differences.

**اولا: اشكالية البحث**

شهد العالم في العقود الأخيرة ثورة تقنية غير مسبوقة أثرت بشكل جذري على جميع جوانب الحياة، بما في ذلك النظم القانونية والدستورية. برزت هذه التأثيرات مع انتشار أدوات التكنولوجيا الحديثة كالذكاء الاصطناعي،

الحوسبة السحابية، وشبكات الاتصال المتقدمة، ما جعل من الضروري إعادة النظر في مدى تكيف القواعد الدستورية والحقوق الأساسية مع هذا الواقع الجديد.
المشكلة الرئيسية تكمن في كيفية تحقيق التوازن بين تطور التكنولوجيا وحماية القيم الدستورية الأساسية مثل سيادة القانون، الفصل بين السلطات، وحماية الحقوق الفردية. من جهة، يمكن أن تساهم التكنولوجيا في تعزيز الديمقراطية من خلال تحسين الشفافية والوصول إلى المعلومات، إلا أن استخدامها المفرط أو غير المنظم قد يؤدي إلى انتهاكات خطيرة للحقوق الأساسية، مثل الخصوصية وحرية التعبير.
يتناول هذا البحث إشكالية رئيسية: إلى أي مدى أثرت التكنولوجيا الحديثة على القواعد الدستورية والحقوق الأساسية، وما هي الآليات القانونية اللازمة لمواكبة هذا التأثير؟
ينطلق البحث من فرضية أن التكنولوجيا الحديثة سلاح ذو حدين؛ فهي أداة لتعزيز الحقوق الأساسية والحوكمة الديمقراطية، لكنها في الوقت نفسه تشكل تهديدًا إذا لم تُنظم بشكل يتماشى مع المبادئ الدستورية.

**ثانيا: اهمية البحث**

تكمن أهمية البحث في هذا الموضوع في عدة نقاط جوهرية فمع ظهور تقنيات التكنولوجيا الحديثة، البيانات الضخمة، والحوسبة السحابية، برزت قضايا قانونية ودستورية معقدة تتطلب إعادة صياغة أو تطوير النصوص الدستورية لتتلاءم مع هذه التحولات. حيث ان الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا أدى إلى بروز تحديات متعلقة بانتهاك الخصوصية، الرقابة على حرية التعبير، والأمان السيبراني. يستوجب ذلك البحث في كيفية ضمان حماية هذه الحقوق الأساسية في ظل تطور الوسائل التكنولوجية. يتمتع موضوع البحث بأهمية كبيرة على الصعيدين الوطني والمحلي، حيث يسعى إلى تقديم رؤية موضوعية تساعد صناع القرار والمشرعين على معالجة تأثيرات تقنيات الذكاء الاصطناعي على النصوص والحقوق الدستورية المنصوص عليها في دستور العراق لعام 2005. يهدف البحث إلى محاولة سد الثغرات إن وجدت، والتعامل مع التحديات القانونية والأخلاقية الناشئة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي. كما يسعى إلى المساهمة في وضع إطار قانوني متكامل، مشابه لما هو معمول به في الدول المتقدمة، بما يضمن حماية المواطنين وحرياتهم، إلى جانب الحفاظ على الحقوق الممنوحة لهم.

**ثالثا: اهداف البحث**

تكمن اهداف البحث في ايجاد تأثير التكنلوجية الحديثة على القواعد الدستورية والحقوق الاساسي حيث ان التطور التكنولوجي غالبًا ما يتجاوز التشريعات القائمة، ما يخلق فجوة قانونية تستغلها بعض الجهات لخرق المبادئ الدستورية أو التعدي على الحقوق الأساسية. لذا فان الهدف من البحث في هذا الموضوع يعالج هذه الفجوة ويضع حلولًا قانونية مبتكرة.

**رابعا: مشكلة البحث**

ان مشكلة البحث تكمن في الاجابة عن سؤال البحث الذي يتضمن ما هو تأثير التكنلوجية الحديثة على القواعد الدستورية والحقوق الاساسية؟

**خامسا: فرضية البحث**

تكمن فرضية البحث في ايجاد التكنولوجيا الحديثة تقدم فرصًا لدعم الشفافية، الحوكمة الإلكترونية، وتمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم. البحث في هذا المجال يمكن أن يساهم في توظيف التكنولوجيا لتعزيز التنمية المستدامة مع مراعاة القواعد الدستورية. حيث أن التكنولوجيا عابرة للحدود، فإن تأثيراتها القانونية والدستورية تتطلب تعاونًا دوليًا للتوفيق بين حماية الحقوق الوطنية وضمان الالتزام بالقوانين الدولية. إن البحث في تأثير التكنولوجيا الحديثة على القواعد الدستورية والحقوق الأساسية ضرورة حتمية لضمان تحقيق العدالة وحماية القيم الديمقراطية في عالم متغير.

**سادسا: منهجية البحث**

للإجابة عن السؤال الرئيسي تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي ويعتبر تحليلا للنتائج البحثية بالإضاءة على كيف القضية واسبابها.

**المبحث الأول: أثر التكنولوجيا الحديثة على القواعد الدستورية**

مع التقدم المتسارع في التكنولوجيا الحديثة، أصبح من الضروري تحليل تأثيراتها على القواعد الدستورية التي تُعد الأساس لتنظيم الحياة السياسية والقانونية في الدول. فقد أدت التطورات التكنولوجية إلى ظهور تحديات وفرص جديدة أمام النصوص الدستورية، ما جعلها بحاجة إلى التكيّف مع متطلبات العصر الرقمي[1].

تشمل هذه التأثيرات إعادة النظر في مبادئ دستورية جوهرية كسيادة القانون، حقوق الإنسان، والفصل بين السلطات، إلى جانب إدراج حقوق رقمية جديدة تضمن حرية استخدام التكنولوجيا وحماية الخصوصية. في هذا السياق، يبرز دور التكنولوجيا في تعزيز الشفافية والمساءلة كوسيلة لدعم الحوكمة الرشيدة وتطوير العمليات الديمقراطية[2].

يتناول هذا المبحث التغيرات الدستورية الناتجة عن التكنولوجيا الحديثة ودورها في تحسين الشفافية والمساءلة، مع التركيز على التحديات التي تواجه صياغة القواعد الدستورية في ظل هذا التطور التكنولوجي.

في المطلب الأول: التغيرات الدستورية الناتجة عن التكنولوجيا في هذا المطلب، يتم استعراض كيفية تأثر النصوص الدستورية بالتكنولوجيا الحديثة، بما في ذلك إدراج مفاهيم جديدة مثل الحقوق الرقمية والتكيف مع قضايا الذكاء الاصطناعي، والجرائم السيبرانية. وفي المطلب الثاني: دور التكنولوجيا في تعزيز الشفافية والمساءلة، يتناول هذا المطلب دور التكنولوجيا في دعم مبدأ الشفافية من خلال تسهيل الوصول إلى المعلومات وتحسين الرقابة على الأداء الحكومي، بالإضافة إلى تعزيز المساءلة عبر أدوات مثل الحوكمة الإلكترونية والمنصات الرقمية للمشاركة الشعبية.

**المطلب الأول: التغيرات الدستورية الناتجة عن التكنولوجيا**

أدى التطور التكنولوجي السريع إلى ظهور العديد من التحديات والفرص التي أثرت بشكل مباشر على القواعد الدستورية في الدول المختلفة. لم تعد النصوص الدستورية قادرة على تجاهل التأثيرات الناتجة عن الابتكارات التقنية، مما استلزم مراجعتها أو تعديلها للتكيف مع هذا الواقع الجديد حيث أصبحت الحقوق الرقمية جزءًا لا يتجزأ من الحريات الأساسية التي تحميها الدساتير، مثل الحق في الخصوصية الرقمية، حرية التعبير عبر الإنترنت، وضمان الوصول إلى المعلومات. على سبيل المثال، قامت بعض الدول بإدخال تعديلات دستورية تضمن حماية البيانات الشخصية وتقنين استخدام الإنترنت[3].

كما ان التطور التكنولوجي أفرز جرائم جديدة، مثل الجرائم السيبرانية، التي تستهدف الأفراد والدول عبر الهجمات الإلكترونية. دفع هذا إلى ضرورة تطوير القوانين الدستورية لضمان ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم ضمن إطار قانوني واضح. كذلك، فرض الذكاء الاصطناعي تحديات أخلاقية وقانونية، مما أدى إلى الحاجة لتضمين نصوص دستورية تُنظم استخدام هذه التقنية، وتحافظ على حقوق الإنسان في ظل تطورها. لذا فإن تطور التكنولوجيا أتاح للحكومات استخدام أدوات رقمية لتعزيز الشفافية، مثل إنشاء منصات إلكترونية تُتيح للمواطنين

[1] مارتن بيلوف، التقنيات الجديدة وحقوق الإنسان: من النظرية إلى الممارسة،الناشر: جامعة كامبريدج صحافة2021،ص194

[2] ايمن محمد السيوطي , الجوانب القانونية لتطبيق الذكاء الاصطناعي , دار مصر للنشر والتوزيع , ط1 ,القاهرة , مصر الستة

[3] مارتن بيلوف ، ثورة تكنولوجيا المعلومات وأثرها على الدولة والدستورية والقانون العا

متابعة الأنشطة الحكومية، والمشاركة في العمليات التشريعية. هذا أدى إلى إدخال بنود دستورية تدعم الحكومة الإلكترونية[4].

أدى استخدام التكنولوجيا إلى تغيير طبيعة العلاقة بين الدولة والمواطنين، ما استلزم تعديل بعض المبادئ الدستورية لضمان حماية حقوق الأفراد في الفضاء الرقمي. كما ظهرت الحاجة إلى تنظيم العلاقة بين السلطات العامة والشركات التقنية الكبرى. في ظل تدويل تأثيرات التكنولوجيا، اضطرت الدول إلى مواءمة دساتيرها مع المعايير الدولية المتعلقة بالحقوق الرقمية وحماية البيانات، بما يضمن توافقها مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

التغيرات الدستورية الناتجة عن التكنولوجيا تمثل استجابة ضرورية لتحديات العصر الرقمي، حيث تعكس التزام الدول بتطوير منظوماتها القانونية لحماية الحقوق والحريات الأساسية وضمان تحقيق التوازن بين الابتكار وحماية القيم الدستورية.

**الفرع الاول: تطور القواعد الدستورية في ظل الثورة التكنولوجية.**

شهد العراق تطورًا تدريجيًا في التعامل مع تأثير الثورة التكنولوجية على النظام الدستوري والقانوني، إلا أن هذا التطور لم يصل بعد إلى مستوى شامل يواكب التحديات الناتجة عن التكنولوجيا الحديثة. مع تصاعد استخدام التقنيات الرقمية في مختلف القطاعات، برزت الحاجة إلى إعادة النظر في القواعد الدستورية لضمان حماية الحقوق الأساسية وتنظيم استخدام التكنولوجيا[5]. وعند صياغة دستور العراق لعام 2005، لم تكن الثورة التكنولوجية بالزخم الذي تشهده اليوم، مما أدى إلى غياب نصوص صريحة تتعلق بالتكنولوجيا الحديثة. ومع ذلك، يمكن الاستفادة من المبادئ العامة في الدستور، مثل:

- المادة (15): التي تنص على حماية الحق في الحياة والحرية والأمن، والتي يمكن تفسيرها لتشمل الحماية من الجرائم الإلكترونية والاعتداءات الرقمية[6].
- المادة (40): التي تكفل حرية التعبير، بما في ذلك الحق في التعبير عبر الوسائل الرقمية الحديثة[7].
- المادة (46): التي تتيح إمكانية تقييد الحقوق بشرط عدم المساس بجوهرها، وهو ما يمكن توظيفه في تنظيم استخدام التكنولوجيا بما يحقق المصلحة العامة[8].

مع تطور التكنولوجيا وظهور قضايا مثل الجرائم السيبرانية، الذكاء الاصطناعي، وحماية البيانات الشخصية، أصبحت هناك حاجة ملحة لتطوير النصوص الدستورية بما يتناسب مع المستجدات. ضرورة النص على حقوق مثل حماية الخصوصية الرقمية، ضمان الوصول إلى الإنترنت، وحماية البيانات الشخصية. ومن المهم وضع إطار دستوري يُعنى بتنظيم استخدام الفضاء السيبراني لضمان تحقيق التوازن بين حرية التعبير وحماية الأمن الوطني[9].

استجابت الحكومة العراقية بشكل جزئي للثورة التكنولوجية من خلال إدخال أنظمة الحوكمة الإلكترونية لتسهيل الخدمات الحكومية وتقليل الفساد. وتحتاج القواعد الدستورية إلى الاعتراف بالدور المحوري للتكنولوجيا في

---

[4] سحر عبد الستار امام, انعكاسات العصر الرقمي على قيم وتقاليد القضاء , المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية , مصر , العدد العاشر ,ص 200

[5] زينة سعد نوشي مع بيرق حسين جمعة الربيعي , شبكات التواصل الاجتماعي و حرية التعبير عن الحقوق الفردية والتنوع الاجتماعي / الفيسبوك نموذجا , مجلة الباحث العلمي , العدد38 , الشهر أكتوبر تشرين الأول , السنة 2017 , ص 40-42

[6] المادة ١٥ من دستور العراق لسنة 2005

[7] المادة ٤٠ من دستور العراق لسنة 2005

[8] المادة (46) من دستور العراق لسنة 2005

[9] د. عدنان مريزق الحوكمة الإلكترونية واستخدامها في الادارة، المدرسة العليا للتجارة– الجزائر، ص١١

تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال إلزام الجهات الحكومية باستخدام التكنولوجيا لضمان وصول المواطنين إلى المعلومات.

رغم أن الدستور العراقي لا يحتوي على نصوص مباشرة تتعلق بالجرائم الإلكترونية، إلا أن البرلمان العراقي عمل على مناقشة قوانين مكافحة الجرائم السيبرانية. مع ذلك، تُثار مخاوف حول مدى مواءمة هذه القوانين مع المبادئ الدستورية مثل حرية التعبير والخصوصية[10].

تطور القواعد الدستورية في العراق في ظل الثورة التكنولوجية لا يزال محدودًا، ويحتاج إلى خطوات جادة لتضمين التكنولوجيا كجزء أساسي من النصوص الدستورية والقوانين المنظمة. يعد ذلك ضروريًا لضمان حماية الحقوق الأساسية، تنظيم الفضاء الإلكتروني، وتحقيق التوازن بين الاستفادة من التكنولوجيا وحماية الأمن الوطني.

**الفرع الثاني: إدراج الحقوق الرقمية ضمن النصوص الدستورية.**

مع التطور السريع في التكنولوجيا، أصبح إدراج الحقوق الرقمية ضمن النصوص الدستورية ضرورة ملحة لتعزيز حماية الحريات والحقوق الأساسية في العراق. الحقوق الرقمية تعكس مجموعة من الحقوق المرتبطة باستخدام التكنولوجيا، مثل حرية التعبير عبر الإنترنت، حماية الخصوصية الرقمية، وضمان الوصول إلى الإنترنت. ورغم أن دستور العراق لعام 2005 لا يتضمن نصوصًا صريحة حول الحقوق الرقمية، فإن الحاجة إلى تعديل أو تفسير النصوص الدستورية بما يتناسب مع هذا المفهوم أصبحت واضحة[11].

مع تزايد استخدام الإنترنت وجمع البيانات الشخصية، أصبح من الضروري أن ينص الدستور على حق الأفراد في حماية بياناتهم من سوء الاستخدام أو الاستغلال وقد يتطرق دستور العراق لعام 2005 في المادة 17 إلى الحق في الخصوصية، حيث ينص على أنه "لإفراد الحق في الحفاظ على خصوصيتهم". هذا يشمل حماية بياناتهم الشخصية من أي شكل من أشكال الاستغلال أو المراقبة غير القانونية. هذه المادة تشكل الأساس القانوني في العراق لحماية الحقوق الرقمية للأفراد، في ظل استخدام التكنولوجيا الحديثة وجمع البيانات بشكل متسارع[12]..

وحيث ان الإنترنت يمثل فضاءً جديدًا لحرية التعبير، ويتطلب نصوصًا دستورية تضمن حماية هذه الحرية مع وضع ضوابط تمنع الجرائم الرقمية مثل خطاب الكراهية والتضليل. في العراق، على الرغم من أن دستور 2005 يضمن الحق في حرية التعبير بموجب المادة 38، إلا أن استخدام الإنترنت كمنصة للتواصل والنشر يتطلب تطوير تشريعات إضافية لضمان عدم المساس بحقوق الأفراد في ظل هذه التكنولوجيا الحديثة. ولا بد من وجود توازن بين حرية التعبير وحماية الأفراد والمجتمع من المحتوى الضار، مثل خطاب الكراهية والتحريض على العنف. دساتير بعض الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا قد تناولت هذه القضية بشكل أكثر تفصيلًا من خلال وضع قوانين محددة لتنظيم المحتوى الرقمي وضمان عدم انتهاك حقوق الأفراد في الفضاء الإلكتروني. هذه النصوص الدستورية تتطلب تحديثًا مستمرًا لمواكبة التطورات التكنولوجية السريعة[13]

---

[10] سلوان فرنسيس يوسف , الذكاء الاصطناعي و دوره المستقبلي في العراق , مقال منشور في جريدة الزمان عام 2021 شهر فبراير اليوم 17

[11] بولين تورك ، تحدي التكنولوجية الرقمية للقانون الدستوري. أستاذة في جامعة نيس كوت دازور، مركز CERDACFF. مقال منشور في الانترنت في ٢٢ _٩ _ ٢٠٢٢

[12] محمد احمد سلامة مشعل , الذكاء الاصطناعي و اثاره على حرية التعبير قي مواقع التواصل الاجتماعي , مجلة البحوث القانونية والاقتصادية , العدد 77 , السنة 2021 ص 460

[13] حلا احمد محمد , اثر تطورات التكنلوجيا على الحق في الخصوصية , مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية , المجلد 11 العدد 43 جامعة كركوك السنة2022 ص 560.

في العصر الرقمي، يُعد الوصول إلى الإنترنت حقًا أساسيًا يُمكّن الأفراد من المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. إدراج هذا الحق في الدستور العراقي يعكس التزام الدولة بتحقيق المساواة الرقمية[14].

اما النصوص الدستورية الحالية وإمكانية تفسيرها رقميًا

- المادة (15): تضمن الحق في الحياة والحرية والأمن، ويمكن تفسيرها لتشمل حماية الخصوصية الرقمية من الجرائم الإلكترونية والتدخلات غير القانونية[15].
- المادة (40): تكفل حرية التعبير، مما يمكن أن يمتد إلى حماية التعبير عبر الإنترنت.[16]
- المادة (46): تسمح بتقييد بعض الحقوق شريطة عدم المساس بجوهرها، وهو ما يمكن تطبيقه في قضايا مثل الرقابة على الجرائم الإلكترونية[17].

لذا يعتبر إدراج الحقوق الرقمية في الدستور العراقي يمثل خطوة أساسية لمواكبة التحولات العالمية وضمان حماية المواطنين في العصر الرقمي. يتطلب ذلك رؤية شاملة تجمع بين التعديلات الدستورية، التشريعات المكملة، والبنية التحتية التكنولوجية، بما يضمن تحقيق العدالة الرقمية وحماية الحقوق الأساسية في العراق.

**المطلب الثاني: دور التكنولوجيا في تعزيز الشفافية والمساءلة**

شهدت الدول حول العالم تطورًا ملحوظًا في مجال التكنولوجيا، مما أثّر بشكل كبير على الأنظمة السياسية والإدارية، وبالأخص في تعزيز الشفافية والمساءلة الحكومية. في العراق، كما في العديد من الدول الأخرى، تعتبر التكنولوجيا الحديثة أداة قوية في تحسين الحوكمة وتعزيز المبادئ الدستورية، سواء من خلال تقوية آليات الرقابة على السلطة التنفيذية والتشريعية أو من خلال تمكين المواطنين من الوصول إلى المعلومات والمشاركة في العمليات الحكومية.[18]

**الفرع الاول: الحوكمة الإلكترونية ودورها في تعزيز المبادئ الدستورية.**

الحوكمة الإلكترونية هي استخدام التكنولوجيا الحديثة، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتحسين أداء الحكومات وتعزيز الشفافية والمساءلة[19]. تلعب الحوكمة الإلكترونية دورًا بارزًا في تعزيز المبادئ الدستورية، مثل سيادة القانون، المساواة، حرية التعبير، والمشاركة العامة في صنع القرار. في العراق والدول المختلفة، أصبحت الحوكمة الإلكترونية أداة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز العلاقة بين الحكومات والمواطنين. حيث ان الحكومة الإلكترونية تعزز من الاطلاع على الوثائق والبيانات الحكومية بسهولة، مما يعزز الشفافية في القواعد الدستورية ان ذلك الامر يتم من خلال توفير الأدوات والآليات التي تجعل العمليات الحكومية أكثر شفافية، كفاءة، وعدالة فمثلا في حالة مكافحة الفساد يبرز دور الحوكمة الإلكترونية عن طريق تقليل التدخل البشري في العمليات الحكومية، مما يحد من الفساد الإداري هذا ويجعل عدم القدرة على اختراق الانظمة

---

[14] ممدوح خليل بحر ,حماية الحياة الخاصة في القانون الجنائي المقارن , أطروحة دكتوراه , جامعة القاهرة , مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع , الأردن , 1996.ص158

[15] المادة (15) من دستور العراق لسنة 2005.

[16] المادة (40) من دستور العراق لسنة 2005.

[17] المادة (٤6 )من دستور العراق لسنة 2005.

[18] محمود سلمان العميان، السلوك التنظيمي في منظمات الاعمال،، دار وائل للنشر · 2004، ص١٥٥

[19] عمر موسى جعفر القريشي أثر الحكومة الألكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري، كلية الحقوق– القانون العام ٢٠١٢ ص١٦

الإلكترونية من قبل الفاسدين امرا صعبا. وتوفر التكنولوجيا آليات لمراقبة أداء الحكومات ومحاسبتها، مما يعزز دور المواطن في الرقابة الشعبية[20].

ومن ناحية المبادئ الدستورية التي تعالج تسهيل المشاركة السياسية تعتمد الحكومة الالكترونية على العديد من وسائل استخدام التكنولوجيا في الانتخابات الإلكترونية عن طريق التصويت حيث يعزز شفافية الانتخابات ويزيد من مشاركة الناخبين وقد كانت هذه الاساليب مدعومة بمبادئ دستوريه. كما ان توفر المنصات الإلكترونية فضاءات للمواطنين للتفاعل مع المسؤولين والمشاركة في صنع القرار[21].

كما توفر التكنولوجيا منصات لتقديم الشكاوى القانونية أو الطعون القضائية إلكترونيًا، مما يسهل وصول المواطنين إلى القضاء. حيث يساهم استخدام الحوكمة الإلكترونية في تقليل الإجراءات البيروقراطية وضمان احترام القوانين.

وفي العراق ان اهم التحديات التي تواجهها الحوكمة الإلكترونية في العراق تتمثل في ضعف البنية التحتية الرقمية في العديد من المناطق بالإضافة إلى غياب التشريعات الكافية لتنظيم الخدمات الإلكترونية علاوة على ذلك محدودية الوعي لدى المواطنين حول أهمية الحوكمة الإلكترونية. لذا تم إطلاق بعض المشاريع الحكومية لتقديم الخدمات الإلكترونية، مثل بوابات تسجيل الشركات ودفع الضرائب. ناهيك عن جهود لإقرار قوانين تتعلق بالجرائم الإلكترونية وحماية البيانات[22].

اما التجارب الدولية في الحوكمة الإلكترونية

- إستونيا: تُعد من الدول الرائدة في الحوكمة الإلكترونية، حيث يتم تقديم 99% من الخدمات الحكومية عبر الإنترنت. توفر إستونيا نموذجًا متكاملًا يضمن الشفافية، المساءلة، والمشاركة.

- الهند: أطلقت مبادرة "الهند الرقمية" التي تهدف إلى توسيع الوصول إلى الخدمات الحكومية الرقمية، مما ساهم في تحسين الشفافية وتقليل الفساد.

- الإمارات العربية المتحدة: تقدم نموذجًا متقدمًا في الحوكمة الإلكترونية من خلال مبادرات مثل "الحكومة الذكية" التي توفر خدمات متكاملة للمواطنين والمقيمين عبر الإنترنت[23].

تلعب الحوكمة الإلكترونية دورًا محوريًا في تعزيز المبادئ الدستورية من خلال تعزيز الشفافية، تسهيل المشاركة السياسية، وضمان سيادة القانون. على الرغم من التحديات التي تواجه العراق، فإن تعزيز الحوكمة الإلكترونية يمكن أن يُحدث نقلة نوعية في أداء الحكومة وتحقيق التنمية المستدامة، مع الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة....

تعتبر الحوكمة الإلكترونية من أبرز الوسائل التي تتيح للدولة تحسين مستوى الشفافية والمساءلة. من خلال اعتماد نظم إلكترونية لإدارة الخدمات الحكومية وتقديم المعلومات للمواطنين، يمكن تعزيز المبادئ الدستورية المتعلقة بحقوق المواطن في المشاركة في الحياة السياسية، وحصوله على المعلومات اللازمة التي تمكنه من مراقبة أداء الحكومة.

الفقرة الثانية: تأثير الرقابة التكنولوجية على السلطات التنفيذية والتشريعية

---

[20] محمد فرحات و أليسار علي طحان دور الحكومة الإلكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري / المجلة العراقية للعلوم الادارية / مجلد 16 عدد 65 (2020)، ص١٥١

[21] عبد الاله شحاته الشقاني , الاشراف القضائي على الاقتراع العام / لانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية "دراسة مقارنة" , مصدر سابق ,ص 109.

[22] سالمة مفتاح محمد المصراتي، تجارب بعض الدول العربية والدولية في تطبيق الحكومة الالكترونية، مجلة بحوث الادارة والاقتصاد، ٢٠١٩، مارس، ص194

[23] شطارة نبيلة . لبرش سارة .التجارب الدولية في مجال إرساء الحكومة الإلكترونيةمجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية المجلد 3 ، عدد 1 ، 2019-06-21 الصفحات 123-146.

الرقابة التكنولوجية تعد من الأساليب الحديثة التي تساهم في مراقبة أداء الحكومة بشكل فعال وشفاف. في العراق، على سبيل المثال، يمكن استخدام التقنيات الحديثة لمراقبة تنفيذ السياسات الحكومية وتشريعات البرلمان بشكل دقيق. تساعد هذه الرقابة في تقليل الفساد الإداري، وتعزيز النزاهة في اتخاذ القرارات، كما تسهم في تعزيز مساءلة السلطة التنفيذية والتشريعية أمام الشعب.
من خلال هذا المطلب، يتضح أن التكنولوجيا لها دور بالغ الأهمية في تعزيز الشفافية والمساءلة في الأنظمة الحكومية. يتيح ذلك تطبيق المبادئ الدستورية بشكل أوسع وأكثر فاعلية، ويضمن مراقبة مستمرة وعادلة للسلطات التنفيذية والتشريعية، مما يعزز الثقة بين الحكومة والمواطنين.

**الفرع الثاني امكانية استخدام التقنيات التكنولوجية في العملية الانتخابية في العراق**

ان العملية الانتخابية في نظم الحكم الديمقراطية بمثابة وسيلة لترجمة ارادة الشعب الى ممثلين يرغب الشعب في ان يحكم من قبلهم، لذلك ان تتضمن هذه العملية مشاركة جميع فئات الشعب. العراق بلد متعدد الاعراق والطوائف، وتتحقق هذه المشاركة باستخدام اسلوب التصويت الامثل الذي يتلاءم مع الوضع العراقي ولبيان مدى امكانية استخدام التكنولوجيا في العملية الانتخابية لاسيما التصويت الالكتروني فان أية عملية انتخابية تمر بثلاثة مراحل هي:

**اولا: مرحلة ما قبل التصويت**

تقوم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في هذه المرحلة بإعداد سجل الناخبين في كل دائرة انتخابية [24] ، اذ نص قانون الانتخابات مجلس النواب العراقي رقم 45 لسنة 2013 [25]في المادة (41 /اولاً) على "تجري الانتخابات في بغداد ، نينوى ، البصرة ، ذي قار، بابل ، السليمانية ، الانبار ، اربيل ، ديالى ، كركوك، صلاح الدين ، النجف الاشرف، واسط ، القادسية ، ميسان ، دهوك ، كربلاء المقدسة ، المثنى إذا كانت الزيادة في سجلاتها 5% فأكثر سنوياً من ممثلي أعضاء مجلس النواب عن تلك المحافظة وعضوية ممثل عن كل من وزارة التخطيط والداخلية والتجارة والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات وبمعونة الأمم المتحدة لمراجعة وتدقيق الخطأ والزيادة الحاصلة في سجلات الناخبين ووفقاً للبيانات الرسمية والمعايير الواردة في هذا القانون لتصحيح سجل الناخبين على ان تنجز اللجنة عملها خلال سنة من تاريخ عملها " . فالانتخاب حق لكل عراقي وعراقية ممن توافرت فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون لممارسة هذا الحق دون تمييز بسبب الجنس أو العرق آو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي[26].
وتتضمن هذه المرحلة تسجيل الاحزاب السياسية وإعلان الجدول الزمني الانتخابي واختيار موظفي مركز التصويت وتدريبهم[27] .هذه المراحل بأكملها كانت يتم اعدادها بصورة يدوية خلال الانتخابات السابقة اما في الوقت الحاضر فقد تم استخدام التكنولوجيا في هذه المرحلة بتحويل البيانات الخاصة بنظام البطاقة التموينية من بيئة برمجية قديمة تسمى ( **Foxpro** ) الى بيئة برمجية حديثة لإدارة قواعد البيانات ( **SQL server** ) موضوعة في مجلدات[28].
كما اطلقت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق حملة اعلامية لتوعية المواطنين بآلية توزيع بطاقة الناخب الالكترونية وهي عبارة عن شريحة بلاستيكية تقترب من شكل بطاقة الائتمان المصرفية او البطاقة

---

[24] ينظر الى المادة (2) من قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم 11 لسنة 2007 المعدل .

[25] تم نشر قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم 45 لسنة 2013 في العدد 4300 بتاريخ 2 كانون الثاني لسنة 2013 .

[26] المادة (4) من قانون الانتخابات العراقي رقم (45) لسنة 2013 .

[27] عبد اللاه شحاته الشقاني , الاشراف القضائي على الاقتراع العام / لانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية "دراسة مقارنة" , مصدر سابق ,ص 109.

[28] قاسم حسن العبودي ، تأثير النظم الانتخابية في النظام السياسي ، دار ورد الاردنية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2012 ، ص 269 .

الذكية ,تحمل بداخلها خلية ذاكرة تحوي جميع البيانات عن الشخص وتحدد مركزه الانتخابي والهدف من استخدامه الحد من عمليات التزوير وتسهيل اقتراع الناخبين ، لما تحمله هذه البطاقات من سمات أمنية ، تحصنها من التزوير او التلاعب مما يجعل سير عملية التصويت اكثر سلاسة , وتعد تمهيدا للمرحلة الثانية المتمثلة بالتصويت .

**ثانياً: مرحلة التصويت**

ان العراق في الانتخابات السابقة استخدم اسلوب التصويت بالوسائط الورقية بإحداث علامة عليها اشارة الى المرشح الذي اختاره الناخب , إلا ان اغلبية الديمقراطيات الحديثة ومنها العراق تبالغ في الاجراءات المتعلقة بالورقة الانتخابية وقبول النتائج الممخضة عنها فيتم استعمال صناديق شفافة وتزود اوراق الاقتراع بعلامات امنية تحول دون امكانية تقليدها او تزويرها كما يتم استعمال الحبر لغرض منع تكرار التصويت للناخب الواحد , وهناك تفاصيل اكثر دقة تتعلق بطبيعة عجينة ورقة الاقتراع ونسبة نترات الفضة في الحبر ووضع الاجراءات الكفيلة بضمان حضور ممثلي الكيانات السياسية والمراقبين[29] , ووفقاً لاستخدام هذا الاسلوب تتم عملية العد وفرز الاصوات واعلان النتائج يدوياً ,الا اننا نؤيد استخدام المسح الضوئي في عمليتي العد والفرز للسرعة الفائقة في اعلان النتائج ويدخل هذا ضمن استخدام التكنولوجيا في العملية الانتخابية تحت مسمى الانتخابات الالكترونية .

ان الذي نطمح اليه هو ان يتم استخدام التكنولوجيا في جميع مراحل العملية الانتخابية، فالتصويت الالكتروني المتكامل بدءً من اجراءات التحقق من الهوية قبل ادلاء الناخب بصوته مروراً بإدخال ومعالجة البيانات ورصدها وانتهاءً بعملية العد والفرز وإعلان النتائج خصوصا ان قانون الانتخابات العراقي الجديد اشار في المادة (43) منه الى امكانية استعمال نظام التصويت الالكتروني في العملية الانتخابية القادمة عام 2014، إلا انه لم يوضح الى الان الاسلوب الذي سيتم اتباعه. ونعتقد بان اسلوب التصويت الالكتروني الامثل للوضع العراقي في الوقت الحاضر هو بتوفير اجهزة التصويت الالكتروني في مراكز الاقتراع وان تتضمن هذه الاجهزة برمجيات للتحقق من الهوية استنادا مثلا الى بصمة الابهام والتي يجري تخزينها منذ الان خصوصا وان البطاقة الالكترونية سوف تسهل كثيراً خزن معلومة بصمة الابهام صمن النظام الالكتروني , فضلاً عن انه يشترط ان يكون البرنامج المشغل لأخذ اصوات الناخبين مبنياً على لغة وخيارات بسيطة واستخدام وسائل لتوضيح وتسهيل العملية الانتخابية ونقترح في هذا المجال اتباع اسلوب التصويت الالكتروني المتبع في فنزويلا ,اذ تعد اجهزة التصويت الالكتروني بمثابة القدوة في تكنولوجيا التصويت الالكتروني وهي تمنع التزوير وتطبع وصولات استلام وهذه التقنية المتبعة **( Smart Matic)** اذ تقدم نظاماً مبسطاً يعتمد شاشة اللمس حيث يختار الناخب مرشحه المفضل عن طريق لمس صندوق ظاهر على الشاشة يحتوي اسم المرشح وصورته والحزب الذي ينتمي اليه وبمجرد ان يتم الاختيار تظهر الشاشة مرة اخرى اسم المرشح وتطلب من الناخب تأكيد اختياره, وعند التأكيد يقوم جهاز الحاسوب بطباعة وصل ورقي بنسختين يمكن للناخب ان يتأكد من خلاله صحة اختياره ويضع الوصل الثاني في صناديق الاقتراع[30].

ان هذه التقنية تعد بسيطة وأمنه وتقضي حتى على الامية في مجال التكنولوجيا لكونها تتم عن طريق وجود شاشه تتضمن اسم المرشح وصورته والمعلومات الخاصة بحزبه ويتم عن طريقها تأكيد اختيار الناخب قبل ان يتم

---

[29] قاسم حسن العبودي ، النظم الانتخابية ,مصدر سابق ص 263.

[30] للمرة الثانية في عام 2012 مارس المواطنون في فنزويلا حقهم بانتخاب حكام الولايات وممثلي المجالس التشريعية بواسطة نظام تصويت إلكتروني متطور سمح للسلطات الانتخابية بالإعلان عن النتائج الرسمية في غضون 3 ساعات فقط بعد إغلاق صناديق الاقتراع . وقد تم تصميم التقنية الحديثة التي استخدمت في التصويت الإلكتروني وتصنيعها وتنفيذها من قبل شركة "سمارت ماتيك"، المطوّر الرائد لنظم التصويت الإلكترونية في العالم. يشار إلى أنّ نظام "سمارت ماتيك" يُستخدم في فنزويلا منذ عام 2004. للمزيد ينظر : فنزويلا: استخدام التصويت الإلكتروني لانتخاب 260 منصباً , كاراكاس، فنزويلا 2012 ME NewsWire , على الموقع الالكتروني : http://www.me newswire.net/ar/news/6631/ar

احتساب صوته بصورة نهائية لاطمئنان الناخب الى صحة اختياره قبل انتهاءه من التصويت ,هذا من ناحية ,من ناحية اخرى يمكن الاستعانة بالوصولات للتأكد من صحة النتائج الانتخابية اي التأكد يدوياً في حالة حدوث عطل او خلل وان كان هذا مستبعدا لأننا ذكرنا ان اجهزة التصويت الالكتروني غالباً ما تكون مزودة بأنظمة احتياطية لتلافي الاعطال .

**ثالثًا: مرحلة الطعون الانتخابية**

ان الطعون والشكاوى التي تتبع عملية التصويت لها دور مهم في تحقيق قناعة حقيقيه بالعملية الانتخابية وقد تؤدي الى تغيير مهم وجوهري في نتائج التصويت وتوزيع المقاعد. والسياق المتبع في العملية الانتخابية في العراق هو قيام مدراء المحطات الانتخابية بتسليم النتائج الى منسقي مراكز الاقتراع ويقوم هؤلاء بدورهم بتسليمها الى المكاتب الانتخابية في المحافظات والتي ترسلها الى مراكز العد والفرز والتدوين المركزي في المكتب الوطني في العاصمة بغداد الذي يتولى مهمة تجميع النتائج ومن ثم يقوم مجلس المفوضين بالإعلان عن النتائج الاولية ولا يتم الاعلان عن النتائج النهائية إلا بعد استنفاذ النظر في الطعون الانتخابية من قبل مجلس المفوضين والهيأة القضائية ومن ثم يصادق عليها من قبل المحكمة الاتحادية العليا [31].

نجد ان كل ما سبق في المرحلة الثالثة من العملية الانتخابية عبارة عن اجراءات روتينية لا يؤثر على مصداقيتها إتباع نظام التصويت الورقي او التصويت الالكتروني مع فارق هو سرعة الانجاز وتقليل التكاليف والجهد في عمليات العد والفرز وإظهار النتائج لاعتماد اسلوب التصويت الالكتروني.

وبذلك فان التصويت الالكتروني لن يؤثر على صحة العملية الانتخابية وإنما سيسهل من إجراءاتها ، فضلا عن السرعة في انجازها وسهولة التحقق من صحتها.

**المبحث الثاني: تأثير التكنولوجيا على الحقوق الأساسية**

مع تطور التكنولوجيا الحديثة واندماجها في مختلف جوانب الحياة، أصبحت الحقوق الأساسية تواجه تحولات جذرية. فقد أضافت التكنولوجيا بعدًا جديدًا للحقوق الأساسية من خلال بروز مفهوم الحقوق الرقمية التي ترتبط باستخدام الإنترنت والتقنيات الحديثة. بالإضافة إلى ذلك، أثارت هذه التطورات تحديات كبيرة تتعلق بحماية هذه الحقوق وضمان عدم انتهاكها تعد حقوق الإنسان القلب النابض بالنسبة للالوثيقة الدستورية وبما أن الحق هو مكنة أو سلطة يقررها المشرع، عليه فإن ما يتبناه الدستور من حقوقهما هو إلا قرار سيادي من الدولة شعبا ونظاما حاكما غير أن هذه السيادة تكون مقيدة متى ما الدولة تبنت بنود الاعلان العالمي لحقوق الإنسان و المعاهدات الدولية المتعلقة بالحقوق والحريات أن النهج الذي يعزز الديمقراطية في الدولة هو مدى تبنيها مفاهيم حقوق الإنسان حيث ان الديمقراطية والواقع التكنولوجي في نظام لا يؤمن بحقوقه المواطن التي تضمن له الفكر الحر والاحترام المتبادل يتناول هذا المبحث تأثير التكنولوجيا على الحقوق الأساسية من خلال محورين رئيسيين: الأول، دراسة الحقوق الرقمية باعتبارها امتدادًا للحقوق الأساسية التقليدية، ودورها في ضمان حرية التعبير، الوصول إلى المعلومات، وحماية الخصوصية. أما المحور الثاني،

---

[31] : جهاد علي جمعة ، الطعون في الانتخابات التشريعية في العراق والجهة المختصة بالنظر فيها / دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، 2011 ، ص 124-126 .

فيركز على التحديات التي تواجه حماية الحقوق الأساسية في ظل التكنولوجيا، بما يشمل تهديدات الأمن السيبراني، استخدام الذكاء الاصطناعي، والانتهاكات المتعلقة بالخصوصية.
يهدف هذا المبحث إلى توضيح الفرص والتحديات التي تطرحها التكنولوجيا على الحقوق الأساسية، مع تسليط الضوء على الأطر القانونية والسياسات اللازمة للتعامل مع هذه التحديات، سواء في العراق أو على المستوى الدولي.

**المطلب الأول: الحقوق الرقمية كجزء من الحقوق الأساسية**

في ظل الثورة التكنولوجية والتحولات الرقمية التي يشهدها العالم، أصبحت الحقوق الرقمية جزءًا لا يتجزأ من الحقوق الأساسية المعترف بها دوليًا ووطنياً. تُعنى الحقوق الرقمية بضمان حماية الأفراد في البيئة الرقمية، سواءً من حيث الخصوصية، حرية التعبير، أو الوصول إلى الإنترنت والمعلومات[32]. يشمل هذا المطلب مناقشة أبرز الحقوق الرقمية: الحق في الخصوصية الرقمية والحق في الوصول إلى الإنترنت والمعلومات.

**الفرع الاول: الحق في الخصوصية الرقمية**

الخصوصية الرقمية هي حق أساسي يضمن حماية البيانات الشخصية للفرد في العالم الرقمي وفي العصر الرقمي، تتعرض البيانات الشخصية للتجميع والتحليل من قبل الحكومات والشركات. هذا يجعل الخصوصية الرقمية ضرورة لحماية الفرد من التجسس وسوء استخدام المعلومات ويشمل هذا الحق حماية البيانات الشخصية، كالبريد الإلكتروني، الرسائل النصية، السجلات المالية، والصور الشخصية[33]. في العراق، لا توجد تشريعات متكاملة تنظم الخصوصية الرقمية، مما يجعلها عرضة للانتهاكات. اما دوليًا، وضعت قوانين مثل "النظام العام لحماية البيانات" (GDPR) في الاتحاد الأوروبي معايير لحماية الخصوصية الرقمية. ان ضعف الوعي المجتمعي بشأن الخصوصية الرقمي وغياب البنية التحتية التقنية والقانونية لحماية البيانات واستغلال الشركات التكنولوجية الكبرى للبيانات دون موافقة المستخدمين ادت إلى صعوبة السيطرة على اثبات الحق في الخصوصية لذا تطلب الامر تشريع قوانين وتشريعات لتنظيم الامر.

**الفرع الثاني: الحق في الوصول إلى الإنترنت والمعلومات**

يعد الوصول إلى الإنترنت من الحقوق الأساسية التي تتيح للأفراد ممارسة حقوقهم الأخرى مثل حرية التعبير والتعليم والمشاركة السياسية. حيث ان الإنترنت هو وسيلة أساسية للاتصال، التعلم، والعمل في العصر الحديث مما يتيح الوصول إلى المعلومات تعزيز الوعي المجتمعي، المشاركة في النقاشات العامة، والاطلاع على الأخبار والأحداث[34]. ثم جاءت المادة 19 ايضاً من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 لتفصل هذا الحق بقولها: -

1. لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة.[35]

---

[32] خضر عباس عطوان و حمد جاسم محمد ، الامن والإدارة الالكترونية في العراق – رؤية استراتيجية لادارة عملية التصويت ، بحث منشور في مجلة رسالة الحقوق ، جامعة كربلاء ، العدد1 ، السنة 4 ، 2012 ، ص 63 .

[33] يسري العصار، الحماية الدستورية للحق في الخصوصية، دراسة مقارنة، الكويت–مصر–فرنسا– بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي القانوني الثاني بكلية القانون الكويتية العالمية ١٦–١٥ ،نوفمبر.٢٠١٥

[34] حسام الدين الأهواني، الحق في احترام الحياة الخاصة (الحق في الخصوصية) دراسة مقارنة ،دار النهضة العربية، القاهرة.١٩٧٨، ص194

[35] المادة 19 ايضاً من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966

2. لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

3. تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة ٢ من هذه المادة واجبات ومسئوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية☹أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم،

(ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

وعلى الصعيد الإقليمي، أكد الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان سنة 1950على حرية الرأي والتعبير، وكذلك الميثاق الأمريكي لحقوق الإنسان سنة 1969، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب سنة 1979، والميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي اعتمد في القمة العربية السادسة عشرة سنة 2004.[36]

بخلاف أي وسيطة أخرى، تتيح شبكة الإنترنت للشخص القدرة على البحث عن المعلومات والأفكار وتلقيها والتعرف عليها من كل الأنواع بشكل فوري وبدون تكلفة وبما يتجاوز الحدود الوطنية. ومن خلال توسيع قدرات الأفراد بشدة للاستمتاع بحقوقهم في حرية الرأي والتعبير، والتي تعد "أحد عوامل التمكين" للبشر الآخرين، فإن شبكة الإنترنت تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما أنها تساهم كذلك في تطوير البشرية ككل. وفي هذا الخصوص، يشجع المقرر الخاص المفوضين الآخرين بتنفيذ إجراءات خاصة بالمشاركة في موضوع شبكة الإنترنت فيما يتعلق بالتفويضات الخاصة بهم.

يعاني العراق من تحديات تتعلق بتوفير بنية تحتية متطورة للإنترنت، خاصة في المناطق الريفية. وفي بعض الحالات، يتم قطع الإنترنت لدوافع سياسية أو أمنية، مما يحد من حرية الوصول إلى المعلومات[37].

تمثل الحقوق الرقمية، مثل الحق في الخصوصية الرقمية والحق في الوصول إلى الإنترنت والمعلومات، جزءًا حيويًا من الحقوق الأساسية التي تحتاج إلى تعزيز وحماية. في العراق، يتطلب هذا الأمر تطوير تشريعات شاملة، تحسين البنية التحتية الرقمية، وزيادة الوعي المجتمعي. التجارب الدولية يمكن أن تكون مصدر إلهام لوضع إطار قانوني وتنظيمي يكفل هذه الحقوق للأفراد في العصر الرقمي[38].

**المطلب الثاني: التحديات المرتبطة بحماية الحقوق الأساسية**

مع التطور الهائل للتكنولوجيا الرقمية، ظهرت العديد من التحديات التي تؤثر على حماية الحقوق الأساسية للأفراد. فمن جهة، ساهمت التكنولوجيا في تحسين حياة الناس وتوفير أدوات جديدة لتعزيز الحقوق، ومن جهة أخرى، أصبحت مصدرًا لانتهاكات خطيرة تهدد الخصوصية والأمن[39]. يتناول هذا المطلب أبرز التحديات التي تواجه حماية الحقوق الأساسية، من خلال محورين رئيسيين: الأول يتعلق بانتهاك الخصوصية عبر المراقبة الرقمية، حيث تُستخدم التقنيات الحديثة لجمع البيانات الشخصية دون موافقة الأفراد، مما يهدد حقهم في الخصوصية. أما المحور الثاني فيركز على تأثير الجرائم السيبرانية على الأمن الشخصي والمجتمعي، والتي تشمل الاحتيال الإلكتروني، الهجمات على البنية التحتية الرقمية، والابتزاز الإلكتروني، مما يُعرّض الأفراد

---

[36] يسري العصار، الحماية الدستورية للحق في الخصوصية، دراسة مقارنة، الكويت–مصر–فرنسا– بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي القانوني الثاني بكلية القانون الكويتية العالمية ١٦–١٥ ،نوفمبر.٢٠١٥

[37] ايمن محمد السيوطي , الجوانب القانونية لتطبيق الذكاء الاصطناعي , دار مصر للنشر والتوزيع , ط1 ,القاهرة , مصر الستة ص١٥٠

[38] القاضي كاضم عبد جاسم، مكافحة الجرائم المعلوماتية في التشريع العراقي، موقع السلطة القضائية الاتحادية العراقي في 2012/10/15

[39] نورا عيسى زكريا عبد السلام انتشار ظل وسائل الحماية الدستورية لحرمة الحياة الخاصة في التكنولوجيا EKB 2023 · https://jdl.journals.ekb.eg › ...PDF

والمجتمعات لمخاطر جسيمة. يهدف هذا المطلب إلى تحليل هذه التحديات واستعراض الحلول الممكنة لمواجهتها، مع التركيز على السياق العراقي والتجارب الدولية التي يمكن الاستفادة منها في حماية الحقوق الأساسية في العصر الرقمي.

**الفرع الاول: انتهاك الخصوصية عبر المراقبة الرقمية.**

أصبح انتهاك الخصوصية عبر المراقبة الرقمية تحديًا كبيرًا في العصر الحديث، حيث يتم استخدام التكنولوجيا لجمع البيانات الشخصية ومراقبة الأفراد والمؤسسات بطرق قد تنتهك الحقوق الأساسية. تشمل هذه الانتهاكات مراقبة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، والتنصت على المكالمات، وتتبع المواقع الجغرافية. في العراق والدول الأخرى، تختلف طبيعة وأشكال هذه الانتهاكات بناءً على السياقات السياسية والقانونية ومستوى التطور التكنولوجي[40].

المادة 12 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على أنه: "لا يجوز تعريضُ أحد لتدخُّل تعسُّفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته، ولا لحملات تمسُّ شرفه وسمعته. ولكلِّ شخص حقٌّ في أن يحميه القانونُ من مثل ذلك التدخُّل أو تلك الحملات. حيث يحق للجميع أن يحظوا بحماية القانون ضد مثل هذا التدخل أو الاعتداءات". بالإضافة إلى ذلك، يُعيد الاتفاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،[41]، في المادة 17، تأكيد حق هذه الخصوصية ويوضح ضرورة حماية الأفراد من أي تدخل تعسفي أو غير قانوني في خصوصيتهم أو أسرهم أو منازلهم أو مراسلاتهم[42]. وفي السياق ذاته، يتناول القرار 167/68 الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2014 مسألة حيوية، وهي "حق الخصوصية في العصر الرقمي". حيث أكد هذا القرار على أهمية الحفاظ على حق الخصوصية في العصر الرقمي، كما حثّ الدول الأعضاء على اتخاذ التدابير اللازمة لحمايته[43].

ان انتهاك الخصوصية في العراق كان بسبب الواقع الحالي المتمثل في ضعف التشريعات حيث ان العراق لا يمتلك قانونًا متكاملًا لحماية البيانات الشخصية أو تنظيم المراقبة الرقمية، مما يترك الأفراد عرضة للانتهاكات[44]. حيث انه تُستخدم المراقبة الرقمية في أحيان كثيرة لمتابعة النشاط السياسي والمعارضين، خصوصًا في أوقات الاحتجاجات وهناك مخاوف من اختراق الأجهزة الحكومية وشركات الاتصالات لجمع بيانات المواطنين دون موافقتهم. بالإضافة إلى نقص التشفير وحماية البيانات في الخدمات الرقمية يجعل البيانات الشخصية عرضة للتسريب[45]. ففي السنوات الأخيرة، أُثيرت قضايا حول اختراق خصوصية المتظاهرين والصحفيين من خلال تتبع نشاطهم الرقمي والتنصت على اتصالاتهم.

---

[40] احمد نوري، الخصوصية المعلوماتية في ظل التطور التكنولوجي وآليات حمايتها ، بحث مقدم في الملتقى الوطني حول : التحديات القانونية والتطور التكنولوجي المنظم من طرف جامعة الاخوة منتوري قسنطينة ، ٢٠٢٣، قسنطينة، الجزائر، ص١٥٥.

[41] المادة ١٢ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان سنة ١٩٤٨ م

[42] المادة ١٧ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان سنة ١٩٤٨

[43] حسام الدين الأهواني، الحق في احترام الحياة الخاصة (الحق في الخصوصية) دراسة مقارنة ،دار النهضة العربية، القاهرة.١٩٧٨، ص194

[44] يسري العصار، الحماية الدستورية للحق في الخصوصية، المصدر السابق، ص194

[45] نورا عيسى زكريا عبد السلام انتشار ظل وسائل الحماية الدستورية لحرمة الحياة الخاصة في التكنولوجيا

EKB 2023 ·

https://jdl.journals.ekb.eg › ...PDF

- تُستخدم أدوات مراقبة مثل كاميرات المراقبة وأنظمة التعرف على الوجه في الأماكن العامة، دون إطار قانوني واضح ينظم استخدامها[46].

وتتلخص التجارب الدولية المقارنة في الولايات المتحدة حيث ان التشريعات:

رغم وجود قوانين مثل قانون الخصوصية وحماية البيانات، تواجه الولايات المتحدة تحديات فيما يتعلق بمراقبة وكالات الاستخبارات للأفراد، خاصة بعد الكشف عن برامج المراقبة الشاملة مثل "PRISM" بواسطة وكالة الأمن القومي (NSA)[47].

كما ان التوازن بين الأمن والخصوصية يتم تبرير المراقبة الرقمية في الغالب بأنها تهدف إلى تعزيز الأمن القومي، لكنها تثير مخاوف متعلقة بالحريات الشخصية[48].

اما في الاتحاد الأوروبي يعتبر الاتحاد الأوروبي نموذجًا رائدًا في حماية الخصوصية الرقمية من خلال قانون "النظام العام لحماية البيانات" (GDPR)، الذي يفرض قيودًا صارمة على جمع البيانات الشخصية ومشاركتها دون موافقة المستخدمين. كما تُستخدم أدوات المراقبة بشكل محدود وتخضع لضوابط قانونية مشددة تضمن عدم انتهاك الخصوصية.

اما في الصين تُعد الصين واحدة من أبرز الدول التي تعتمد على المراقبة الرقمية المكثفة. تُستخدم أنظمة متقدمة مثل كاميرات التعرف على الوجه والذكاء الاصطناعي لمراقبة الأفراد، مما يثير جدلًا عالميًا حول انتهاك الخصوصية. على الرغم من وجود قوانين لحماية البيانات، إلا أن الحكومة تمتلك صلاحيات واسعة للوصول إلى المعلومات الشخصية.

ولمناقشة التحديات المشتركة بين العراق والدول الأخرى في استخدام التكنولوجيا دون ضوابط قانونية:

تشترك العديد من الدول، بما فيها العراق، في استخدام تقنيات المراقبة دون إطار قانوني واضح، مما يعرض الحقوق الأساسية للخطر. يتم تبرير انتهاك الخصوصية الرقمية عادةً بالحاجة إلى تعزيز الأمن، مما يخلق صراعًا مستمرًا بين الحرية الفردية والمصالح الوطنية. ويتحتم إصدار قانون شامل لحماية البيانات الشخصية وتنظيم المراقبة الرقمية بما يتماشى مع المعايير الدولية. وتعزيز الشفافية والمساءلة في استخدام أدوات المراقبة من قبل الجهات الحكومية. التي تعتمد في نشر الوعي المجتمعي حول حقوق الخصوصية الرقمية وكيفية حمايتها. كذلك العمل على تطوير آليات دولية تُلزم الدول بمراعاة حقوق الخصوصية الرقمية، مثل معاهدات جديدة أو تعديلات على الاتفاقيات القائمة. علاوة على ذلك تبادل الخبرات بين الدول في مجال حماية البيانات وتنظيم المراقبة الرقمي وفي العراق، كما في بقية الدول، يمثل انتهاك الخصوصية عبر المراقبة الرقمية تحديًا كبيرًا يتطلب جهودًا تشريعية وتقنية متكاملة. بينما تسعى الدول المتقدمة إلى تحقيق توازن بين الأمن والخصوصية، يواجه العراق تحديات إضافية تتعلق بضعف البنية التحتية القانونية والتكنولوجية، مما يجعل من الضروري الاستفادة من التجارب الدولية لبناء منظومة تحمي الحقوق الأساسية للأفراد[49].

**الفرع الثاني: تأثير الجرائم السيبرانية على الأمن الشخصي والمجتمعي.**

---

[46] رعد خضير صليبي ، تعزيز الامن السيبراني في العراق : التحديات والفرص .جامعة بغداد/ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ قسم السياسات العامة، ص194

[47] يسرى خالد إبراهيم ، حرب المعلومات ماهيتها وانواعها ومستوياتها، مجلة الباحث العلمي ،كلية الإعلام – جامعة بغداد، المجلد 3، العدد 13، 2011، ص 3-5.

[48] عادل عبد الصادق ، الإرهاب الالكتروني ، القوة في العلاقات الدولية نم جديد وتحديات مختلفة ، مركز الدراسات السياسات الاستراتيجية ، القاهرة، مصر ،2009، ص 201.

[49] سلوان فرنسيس يوسف , الذكاء الاصطناعي و دوره المستقبلي في العراق , مقال منشور في جريدة الزمان عام 2021 شهر فبراير اليوم 17

في عصر الرقمية المتقدمة، أصبح الإنترنت يشكل جزءًا أساسيًا من الحياة اليومية، حيث تُجرى عبره الأنشطة المالية، الاجتماعية، والتعليمية. ولكن مع هذه الفوائد، تنشأ مخاطر كبيرة تتعلق بالأمن السيبراني، وهو ما يؤدي إلى ظهور الجرائم السيبرانية التي تمثل تهديدًا للأمن الشخصي والمجتمعي. الجرائم السيبرانية تتنوع من الاحتيال الإلكتروني إلى الهجمات على البنية التحتية الحيوية، وتستهدف الأفراد والمؤسسات على حد سواء، مما يؤدي إلى آثار سلبية قد تؤثر على حياة الناس اليومية وعلى استقرار المجتمعات[50].

الجرائم السيبرانية تؤثر بشكل مباشر على الأفراد، حيث تُستخدم التقنيات الرقمية لاستهدافهم بطرق متنوعة. ومن ابرز انواع الجرائم الإلكترونية الاحتيال الإلكتروني الذي يمثل يتمثل أحد أبرز أشكال الجرائم السيبرانية في الاحتيال الإلكتروني، الذي يشمل سرقة الهوية، الاحتيال في المعاملات المالية، وعمليات النصب عبر الإنترنت، وفي العراق، كما في العديد من الدول النامية، تعد عمليات الاحتيال الإلكتروني أحد أبرز التهديدات التي تواجه الأفراد، حيث يتم استغلال الثغرات في النظام الرقمي لاستهداف الأفراد وسرقة بياناتهم الشخصية والمالية، والذي يتسبب بخسائر مالية ضخمة قد يتعرض لها الأفراد نتيجة لانتهاك حساباتهم البنكية أو بطاقاتهم الائتمانية. بالإضافة الى تدمير الثقة في النظام الرقمي، مما يجعل الأفراد يترددون في القيام بالمعاملات الرقمية أو الاعتماد على الإنترنت في حياتهم اليومية[51].

وهناك نوع اخر من الجرائم السيبرانية وهو الهجمات على الخصوصية حيث تشمل هذه الهجمات تسريب البيانات الشخصية أو استخدامها بطرق غير مشروعة، مثل التسلل إلى الحسابات الشخصية أو تسريب معلومات حساسة. مما يؤثر هذا النوع في تهديد خصوصية الأفراد، مما يفتح الباب أمام استغلال معلوماتهم الشخصية بطرق قد تضر بهم، مثل الابتزاز الإلكتروني أو استخدام البيانات الشخصية في أغراض غير قانونية[52].

كما ان الاعتداءات الرقمية على الأفراد تعتبر نوعا اخر من الجرائم السيبرانية وتشمل هذه الاعتداءات الابتزاز الإلكتروني، التنمر الرقمي، والمضايقات عبر الإنترنت. وهذا النوع له التأثير النفسي والاجتماعي على الأفراد، حيث قد يعاني الضحايا من تداعيات نفسية مثل القلق والاكتئاب نتيجة للتعرض لهذا النوع من الهجمات في العراق قد تشمل الاعتداءات الرقمية على الأفراد انتهاك خصوصيتهم عبر سرقة البيانات الشخصية أو الوصول غير المصرح به إلى حساباتهم على مواقع التواصل الاجتماع وينتج عن هذه الانتهاكات تهديد لسلامة الأفراد النفسية، وتزايد مخاوفهم من استغلال بياناتهم في أغراض غير قانونية. [53].

لا تقتصر الجرائم السيبرانية على الأضرار التي تلحق بالأفراد فقط، بل تمتد لتؤثر على المجتمع بشكل عام، خصوصًا في ظل الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا حيث تشمل هذه الهجمات استهداف الشبكات الكهربائية، أنظمة المياه، والمرافق الصحية باستخدام برامج ضارة أو فيروسات سيبرانية. وقد تؤدي هذه الهجمات إلى انقطاع الخدمات الحيوية، مما يشكل تهديدًا للسلامة العامة، مثل توقف مستشفيات عن تقديم العلاج أو قطع الكهرباء عن مناطق كبيرة. وتعطيل النشاطات الاقتصادية والمرافق العامة بسبب تعطل النظام الرقمي بالإضافة إلى ذلك فان الجرائم السيبرانية قد تؤدي إلى أضرار اقتصادية واسعة النطاق، مثل سرقة الأموال عبر الإنترنت أو تعرض شركات كبيرة للهجوم وخسائر ضخمة في الاقتصاد الوطني نتيجة لعمليات القرصنة على أنظمة الدفع

---

[50] محمد احمد سلامة مشعل , الذكاء الاصطناعي و اثاره على حرية التعبير قي مواقع التواصل الاجتماعي , مجلة البحوث القانونية والاقتصادية , العدد 77 , السنة 2021 ص 460

[51] زينة سعد نوشي مع بيرق حسين جمعة الربيعي , شبكات التواصل الاجتماعي و حرية التعبير عن الحقوق الفردية والتنوع الاجتماعي / الفيسبوك نموذجا , مجلة الباحث العلمي , العدد38 , الشهر أكتوبر تشرين الأول , السنة 2017 , ص 40-42

[52] رعد خضير صليبي ، تعزيز الامن السيبراني في العراق : التحديات والفرص .جامعة بغداد/ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ قسم السياسات العامة، ص194

[53] عادل عبد الصادق ، الإرهاب الالكتروني ، القوة في العلاقات الدولية نم جديد وتحديات مختلفة ، مركز الدراسات السياسات الاستراتيجية ، القاهرة، مصر ،2009، ص 201.

الإلكتروني، أو سرقة الملكية الفكرية من الشركات الكبيرة وتراجع الثقة في المعاملات الرقمية والأسواق الإلكترونية، مما يؤثر على التجارة الإلكترونية والنمو الاقتصادي[54].

ولمكافحة الجرائم السيبرانية هناك صعوبات كبيره واجهت الدول كافة ومن هذه الصعوبات الضعف في البنية القانونية ففي العراق كما في العديد من الدول النامية، هناك نقص في التشريعات والسياسات المتعلقة بالأمن السيبراني، مما يجعل من الصعب تقديم محاسبة فعالة لمرتكبي الجرائم السيبراني كما تفتقر بعض البلدان، بما في ذلك العراق، إلى فرق متخصصة قادرة على التعامل مع التهديدات السيبرانية المتطورة، مما يزيد من تعقيد مكافحة هذه الجرائم. بالإضافة إلى ذلك الجرائم السيبرانية هي جرائم عابرة للحدود، حيث يمكن للمجرمين السيبرانيين الهجوم من أي مكان في العالم، مما يجعل من الصعب تتبعهم ومعاقبتهم قانونيًا[55].

ان تأثير الجرائم السيبرانية أصبحت واحدة من أكبر التحديات التي تواجه الأفراد والمجتمعات في العصر الرقمي، حيث يعرض الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي الأفراد والدول لمخاطر هائلة تتعلق بالأمن الشخصي والمجتمعي. في العراق، مثل العديد من الدول الأخرى، تزداد الهجمات السيبرانية التي تستهدف الأفراد والمؤسسات، مما يتسبب في أضرار كبيرة. من هنا، فإن فهم تأثير هذه الجرائم على الأمان الشخصي والمجتمعي في العراق وفي دول أخرى يعد أمرًا بالغ الأهمية[56]

لقد تم التصدي للعديد من الجرائم الإلكترونية والسيبرانية في الدول المقارنة (مثل الولايات المتحدة): حيث ان هناك قوانين متقدمة لمكافحة الاحتيال السيبراني مثل "قانون مكافحة الاحتيال عبر الإنترنت" ( Cyber Fraud Prevention Act).

وفي الاتحاد الأوروبي يتمتع الأفراد بحماية قانونية أقوى من خلال القوانين مثل "النظام العام لحماية البيانات" (GDPR)، ولكن على الرغم من ذلك، لا يزال هناك تهديدات متزايدة على خصوصية الأفراد بسبب التطور السريع للتقنيات الرقمية.

في الصين، تعتبر المراقبة الرقمية جزءًا من السياسة العامة، ولكن يتم استخدام بعض التقنيات ضد الأفراد للتنمر والابتزاز، وهو أمر يعكس القلق بشأن حماية الحقوق الرقمية للأفراد في ظل الرقابة الحكومية.

ان الجرائم السيبرانية تهدد البنية التحتية الحيوية في الدول بشكل كبير، بما في ذلك العراق ودول أخرى، من خلال استهداف أنظمة الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والمستشفيات.

الجرائم السيبرانية تشكل تهديدًا جديًا للأمن الشخصي والمجتمعي في العالم المعاصر، بما في ذلك العراق. تحتاج الحكومات إلى تبني استراتيجيات فعالة لمكافحة هذه الجرائم، تشمل تطوير التشريعات، تعزيز الأمن السيبراني، وتحسين الوعي المجتمعي. إذا لم يتم اتخاذ إجراءات قوية، فإن الجرائم السيبرانية ستستمر في تهديد الأفراد والمجتمعات على حد سواء....

**الخاتمة**

تُظهر الرقابة التكنولوجية أهمية كبيرة في تعزيز الشفافية والمساءلة لدى السلطات التنفيذية والتشريعية، مما يسهم في تحقيق مبادئ الدستور وسيادة القانون. ورغم التحديات التي يواجها العراق، فإن استخدام التكنولوجيا بفاعلية في الرقابة يمكن أن يعزز الثقة بين المواطن والحكومة، كما يمكن أن يستفيد العراق من التجارب الدولية لتحقيق هذا الهدف.

---

[54] يسرى خالد إبراهيم ، حرب المعلومات ماهيتها وانواعها ومستوياتها، مجلة الباحث العلمي ،كلية الإعلام – جامعة بغداد، المجلد 3، العدد 13، 2011، ص 3

[55] سلوان فرنسيس يوسف , الذكاء الاصطناعي و دوره المستقبلي في العراق , مقال منشور في جريدة الزمان عام 2021 شهر فبراير اليوم 17

[56] محمد احمد سلامة مشعل , الذكاء الاصطناعي و اثاره على حرية التعبير قي مواقع التواصل الاجتماعي , مجلة البحوث القانونية والاقتصادية , العدد 77 , السنة 2021 ص 460

شهدت الدراسة تأثير التكنولوجيا الحديثة على القواعد الدستورية والحقوق الأساسية، حيث تناولت التحديات والفرص التي أوجدتها الثورة الرقمية في هذا السياق.

**النتائج:**

1. تطور القواعد الدستورية: أدت التكنولوجيا إلى إعادة النظر في النصوص الدستورية لضمان ملاءمتها لمتطلبات العصر الرقمي، مع التركيز على الحقوق الرقمية مثل الخصوصية والحق في الوصول إلى الإنترنت.
2. تعزيز الشفافية والمساءلة: ساهمت الحوكمة الإلكترونية في تحسين العلاقة بين الحكومات والمواطنين، مما عزز الثقة بالنظام السياسي والقانوني.
3. التحديات القانونية والأخلاقية: تمثل الجرائم السيبرانية وانتهاك الخصوصية أبرز التحديات التي تهدد الحقوق الأساسية وتستدعي تدخلًا تشريعيًا عاجلًا.

**التوصيات:**

1. إدراج الحقوق الرقمية في الدستور: ينبغي أن تشمل الدساتير نصوصًا صريحة تكفل الحقوق الرقمية، مع تحديد آليات حماية البيانات الشخصية وضمان حرية التعبير في الفضاء الإلكتروني.
2. تعزيز التشريعات الوطنية والدولية: تحديث القوانين لتشمل تقنيات الذكاء الاصطناعي والحوكمة الإلكترونية بما يضمن مواءمتها مع الحقوق الدستورية.
3. التوعية المجتمعية: نشر الوعي حول أهمية الحقوق الرقمية وأخطار الجرائم السيبرانية لضمان حماية الأفراد والمجتمع.
4. تطوير البنية التحتية الرقمية: توفير البنية التكنولوجية اللازمة لدعم التحول الرقمي مع ضمان استفادة الجميع منها بالتساوي.
5. تعزيز التعاون الدولي: بناء اتفاقيات دولية تضمن تنظيم استخدام التكنولوجيا بما يحمي حقوق الإنسان عالميًا.

ختامًا، فإن التكنولوجيا تمثل قوة دافعة للتقدم البشري، ولكن إدارتها بطريقة مدروسة تضمن تحقيق التوازن بين الابتكار وحماية الحقوق الأساسية.

**المقترحات:**

1. إنشاء هيئات رقابية متخصصة: تأسيس مؤسسات وطنية مستقلة تُعنى بمتابعة الالتزام بالحقوق الرقمية والإشراف على تطبيق معايير الحوكمة الإلكترونية، بما يضمن عدم تعارض التطور التكنولوجي مع المبادئ الدستورية.
2. إدماج الثقافة الرقمية في المناهج التعليمية: تضمين مفاهيم الخصوصية الرقمية، والأمان السيبراني، والحقوق الرقمية ضمن المناهج الدراسية في مختلف المراحل التعليمية لتعزيز الوعي منذ سن مبكرة.
3. تطوير استراتيجيات وطنية للأمن السيبراني: وضع خطط شاملة لمواجهة التهديدات الإلكترونية، تشمل الجوانب التشريعية والتقنية والتوعوية، مع إشراك القطاعين العام والخاص.
4. دعم البحث العلمي في مجال القانون الرقمي: تشجيع الدراسات الأكاديمية والبحوث القانونية التي تتناول التحديات الناشئة عن التكنولوجيا وتقدم حلولاً عملية لضمان الحقوق الدستورية.
5. إقامة شراكات مع شركات التكنولوجيا: التعاون مع الشركات الكبرى لضمان احترامها للقوانين المحلية والدولية الخاصة بحماية البيانات وحرية المستخدمين، مع وضع آليات مساءلة واضحة.
6. إجراء مراجعة دورية للنصوص القانونية: اعتماد آلية دورية لتقييم وتحديث التشريعات الوطنية لضمان توافقها مع التطورات الرقمية المستجدة.
7. تفعيل أدوات الديمقراطية الرقمية: دعم آليات المشاركة الشعبية عبر الإنترنت مثل الاستفتاءات الرقمية والمنصات الحوارية لتعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار.

**المصادر:**

- أحمد نوري، "الخصوصية المعلوماتية في ظل التطور التكنولوجي وآليات حمايتها"، الملتقى الوطني حول التحديات القانونية والتطور التكنولوجي، جامعة الأخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2023.
- أيمن محمد السيوطي، "الجوانب القانونية لتطبيق الذكاء الاصطناعي"، دار مصر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- بولين تورك، "تحدي التكنولوجية الرقمية للقانون الدستوري"، مركز CERDACFF، جامعة نيس كوت دازور، 2022.
- جهاد علي جمعة، "الطعون في الانتخابات التشريعية في العراق والجهة المختصة بالنظر فيها: دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، 2011.
- حسام الدين الأهواني، "الحق في احترام الحياة الخاصة: دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978.
- خضر عباس عطوان وحمد جاسم محمد، "الأمن والإدارة الإلكترونية في العراق – رؤية استراتيجية لإدارة عملية التصويت"، مجلة رسالة الحقوق، جامعة كربلاء، 2012.
- رعد خضير صليبي، "تعزيز الأمن السيبراني في العراق: التحديات والفرص"، جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية.
- زينة سعد نوشي وبيرق حسين جمعة الربيعي، "شبكات التواصل الاجتماعي وحرية التعبير عن الحقوق الفردية والتنوع الاجتماعي: الفيسبوك نموذجا"، مجلة الباحث العلمي، العدد 38، 2017.
- سلوان فرنسيس يوسف، "الذكاء الاصطناعي ودوره المستقبلي في العراق"، جريدة الزمان، 2021.
- شطارة نبيلة ولبرش سارة، "التجارب الدولية في مجال إرساء الحكومة الإلكترونية"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، 2019.
- عدنان مريزق، "الحوكمة الإلكترونية واستخدامها في الإدارة"، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.
- عادل عبد الصادق، "الإرهاب الإلكتروني: القوة في العلاقات الدولية"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2009.
- عمر موسى جعفر القريشي، "أثر الحكومة الإلكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري"، كلية الحقوق، 2012.
- مارتن بيلوف، "ثورة تكنولوجيا المعلومات وأثرها على الدولة والدستورية والقانون العام".
- محمود سلمان العميان، "السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال"، دار وائل للنشر، 2004.
- ممدوح خليل بحر، "حماية الحياة الخاصة في القانون الجنائي المقارن"، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1996.
- محمد أحمد سلامة مشعل، "الذكاء الاصطناعي وآثاره على حرية التعبير في مواقع التواصل الاجتماعي"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 2021.
- محمد فرحات وأليسار علي طحان، "دور الحكومة الإلكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري"، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، 2020.
- نورا عيسى زكريا عبد السلام، "ظل وسائل الحماية الدستورية لحرمة الحياة الخاصة في التكنولوجيا"، 2023.
- يسري خالد إبراهيم، "حرب المعلومات: ماهيتها وأنواعها ومستوياتها"، مجلة الباحث العلمي، جامعة بغداد، 2011.
- يسري العصار، "الحماية الدستورية للحق في الخصوصية: دراسة مقارنة"، المؤتمر العلمي القانوني الثاني، كلية القانون الكويتية العالمية، 2015.